مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤١٧٨

الخميس، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الساعة ١١/٣٥
نيويورك

الرئيس:	الآنسة دورانت	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد دوتريوه
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ستوفر

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا (S/2000/678)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

00-55510

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا (S/2000/678)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا والبرازيل وليسوتو وموزامبيق والنرويج واليابان، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد البينو مالونغو، وزير الشؤون الاجتماعية في أنغولا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيسة، شغل السيد مورا (البرازيل)، والسيد موشوشوكو (ليسوتو)، والسيد سانتوس (موزامبيق)، والسيد كولبي (النرويج)، والسيد كوباياشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

(الرئيسة) (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإن لم يعترض أحد، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ابراهيم غمبري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بأفريقيا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غمبري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، الوثيقة S/2000/678.

أدعو الآن السيد ابراهيم غمبري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بأفريقيا، الذي وجه المجلس إليه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

السيد غمبري (تكلم بالانكليزية): إن وجود الأمين العام في هذه الجلسة المفتوحة دليل واضح على التزامه الشخصي، إلى جانب الالتزام المؤسسي، بالسلم وتحقيق الرخاء في أنغولا. وقد أصدر تعليمات بأن تستجيب الأمانة العامة بشكل إيجابي للقضايا العديدة الهامة في أنغولا والتي ستناقش اليوم وفي المستقبل.

إن قرار مجلس الأمن بعقد جلسة مفتوحة بشأن أنغولا يأتي في الوقت المناسب. فقد حرم شعب أنغولا من السلام مدة ثلاثة عقود تقريبا. ففي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تحتفل أنغولا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاستقلالها. ولم يشهد الأنغوليون سنة واحدة من السلام الكامل. بل على عكس ذلك، شاهدوا الدمار المتتالي وقتل أعداد لا تحصى، وخسائر في الشباب، وإهدار للمواهب وفظائع متكررة، على مدى ربع قرن.

كما شاهد العالم عدة آلاف من اللاجئين ومئات الآلاف من المشردين في أنغولا. وشاهدنا أيضا الألغام الأرضية التي تقتل كثيرين وتشوه آخرين. فقد اتخذ زرع

الألغام طابعا دوريا في أراضي أنغولا. وعلى سبيل المثال، فخلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٩، أحرز تقدم ملحوظ في إزالة الألغام من أشد المناطق تأثرا بها في الأراضي الأنغولية. بيد أنه، مع استئناف الحرب، زرعت الألغام مرة أخرى في بعض المناطق التي سبق إزالة الألغام منها، وفي مناطق جديدة، مما حال دون إعادة توطين السكان واستغلال الأرض في الزراعة، لإنتاج الأغذية بصورة خاصة.

ومن المؤسف أن هذه هي الصورة الشاملة لأنغولا الباقية في أذهاننا. ولكن ، إذا اتيحت فرصة حقيقية لإقرار السلام، فإن أنغولا لديها من الموارد المعدنية والبشرية ما يوفر للبلد إمكانات كبيرة للقضاء على الفقر في فترة قصيرة نسبيا، وتعزيز رفاه جميع السكان الأنغوليين.

ورغم كل ذلك، فإن أنغولا من البلدان المصدرة للنفط الهامة. كما أن البلد من أغنى بلدان العالم بالماس، وكانت في وقت ما أحد أكبر البلدان المنتجة للبن في العالم. ومن ثم فإنه من الممكن جعل أنغولا بلدا مزدهرا من جديد إذا وجدت الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق ذلك.

أولا، يتطلب هذا جهدا من كل منا للمساعدة على وضع نهاية لهذه الحرب المطولة عاجلا بدلا من أن يكون آجلا. وهناك حاجة إلى وقف القتال، كل القتال، في كل مكان من أنغولا. وفي هذا الصدد تقع المسؤولية الرئيسية على جميع الأنغوليين. ومع ذلك فإن جهودهم تستحق الدعم المناسب من المجتمع الدولي. ونقطة البداية هي ضرورة إقناع أنفسنا بأن القوة العسكرية في حد ذاتها ليست كافية لجلب السلام الدائم في أنغولا. وهناك حاجة إلى جهد متزايد في الدوائر السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكي يصبح السلام حقيقة دائمة في البلد. وهناك حاجة إلى قيام كل الأنغوليين بانتهاج روح المصالحة وإشراب كل شعب أنغولا الإيمان بمستقبل ومصير مشترك أفضل.

وهكذا يجب أن نرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس خوسيه إدواردو دو سانتوس في ١٩ حزيران/يونيه في كاكسيتو، بمحافظة بنغو، والذي أعرب فيه عن فكرة العفو عن جميع أعضاء يونيتا، بما في ذلك ربما سافيمبي إذا قرروا ترك أسلحتهم وإلزام أنفسهم بالسلام، والمصالحة وإعادة بناء أنغولا. وسوف يسهم هذا الموقف حقا في النهوض بالسلام والمصالحة في البلد.

وكما بيَّن الأمين العام في تقريره الأخير (S/2000/304) للمجلس، فإن استمرار القتال وأثره المدمر على السكان مزعجان ازعاجا قويا. وفي الأسبوع الماضي أبلغت وكالات الأمم المتحدة بحدوث هجوم شنته فرقة تابعة ليونيتا قوامها نحو ١٠٠ رجل على بعد ٦ كيلومترات من مدينة هوامبو، قتل فيه عدد من الناس، بينما خُطف آخرون، ومنهم أطفال. وزيادة على ذلك فإن الصراع في أنغولا يستمر في التأثير سلبيا على البلدان المجاورة، ولا سيما زامبيا وناميبيا.

وتعزز هذه التطورات التي نشهدها كل يوم الحاجة الملحة إلى وضع نهاية لهذه الحرب. وأثق بإخلاص أنه يمكننا قريبا أن نتخذ خطوات هادفة نحو تسوية هذا الصراع بمشاركة جميع الأهالي المحبين للسلام في أنغولا. وفي هذا الصدد، فإن البيان الذي أدلى به الرئيس دوس سانتوس في كاكسيتو، بإعادة تأكيد التزام حكومته ببروتوكول لوساكا هو حقا أساس جيد للتسوية السياسية للصراع في أنغولا.

وثانيا، يجب علينا أن نعيد تأكيد حقيقة أن يونيتا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن عودة الحرب إلى أنغولا. فرفضها الالتزام بأحكام بروتوكول لوساكا - ولا سيما قعودها عن وقف التسليح والسماح بالتمديد للإدارة

الحكومية في جميع أنحاء البلد - عجَّل باستئناف الحرب. كما يتعين لوم يونيتا عن القعود عن تنفيذ اتفاقات بيسيس في عام ١٩٩١ وبروتوكول لوساكا في عام ١٩٩٤. وهذا القعود عن احترام اتفاقات السلام الموقَّعة بصورة تطوعية هو المسؤول أساسا عن تجدد العنف واستمرار الحرب في أنغولا.

وهذه هي بعض الأسباب التي قادت مجلس الأمن إلى تطبيق الجزاءات ضد يونيتا وزيادة إحكام هذه الجزاءات. والتقارير الواردة من أنغولا عن الجزاءات هي أنها تؤتي النتائج المرجوة. فهي تضيِّق إمكانيات اليونيتا في شراء الأسلحة، وبذلك تجعل من الصعب على الحركة إعادة تسليح وتموين قواتها. وهكذا كانت الجزاءات أداة ضغط هامة لإرغام يونيتا على الالتزام بالسلام. إن تقرير فريق الخبراء الذي أنشأه مجلس الأمن عملا بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩) والعمل الضخم للجنة الجزاءات، تحت الرئاسة المتمكنة جدا للسفير فاولر الكندي كشفا عن ضعف تنفيذ التدابير المفروضة ضد يونيتا وفضحا منتهكي الجزاءات المزعومين. وهذه مذكرات هامة بأنه ينبغي للدول، بوصفها أعضاء في المجتمع الدولي، أن تتصرف بمسؤولية وتتجنب الإجراءات التي تسهل استمرار الحرب في أنغولا وأنا واثق من أن التعيين الحديث للجنة مراقبة الجزاءات وأعمالها سوف تسهم أكثر من ذلك في تشجيع السلام في أنغولا عن طريق إحكام آليات التحقق من تنفيذ التدابير ضد يونيتا.

وتوضح حالة الأشخاص المشردين داخليا النتائج المفجعة للحرب في أنغولا. وفي نهاية حزيران/يونيه كان عدد الأشخاص المشردين داخليا يقدر بـ ٢,٥ مليون شخص، أي حوالي ٢٠ في المائة من إجمالي السكان في أنغولا. ومن بين هؤلاء كان العدد المسجل رسميا بواسطة وكالة تابعة للأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية يصل إلى ما يزيد على المليون. والحالة في خعالا التي زرتها خلال بعثتي الأخيرة إلى أنغولا، وهي حالة أفهم أنها تتكرر في أماكن أخرى في البلد، مفجعة حقا وينبغي اعتبارها إهانة لجميع المحترمين من الرجال والنساء في كل مكان.

ورغم أن المسؤولية الرئيسية عن التصدي لمحنة الأشخاص المشردين داخليا تقع على حكومة أنغولا، وتشجعنا الخطوات الإيجابية التي تتخذها الحكومة في هذا الصدد، فإن للمجتمع الدولي دورا مساندا خطيرا. وفي هذا الصدد فإن بعض الأعمال، التي أنجزتها وكالات الأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، في دعم الأشخاص المشردين داخليا مشجعة حقا. والاتفاق الثنائي الأخير بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة أنغولا الرامي إلى تسهيل إعادة توطين وتأهيل المجتمعات في المناطق التي كانت في السابق تحت سيطرة يونيتا، سوف يعزز بعض النتائج الإيجابية التي تحققت في هذا المجال.

ومع ذلك، فإن مشكلة الأنغوليين الذين يعيشون في شدة وفي حاجة كنتيجة مباشرة عن الحرب، ضخمة. وهكذا يُطلب توفُّر الدعم الكامل من المجتمع الدولي، وكذلك المشاركة المتزايدة من القطاع الخاص والمجتمع المدني في البلد.

وقدمت منظمات المجتمع المدني في أنغولا مساهمات هامة لجلب السلام والمصالحة إلى أنغولا. وقد أخذت هذه المنظمات مؤخرا عددا من المبادرات الهامة في هذا الصدد. وتشهد المسيرة التي نظمت يوم ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والتي بلغت ذروتها في قداس مسكوني شاركت فيه مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني علامة هامة على الطريق في الضغوط العامة من أجل السلام. ودعي جميع الأنغوليين إلى ترك أسلحتهم، والتخلي عن العنف والعيش في توافق. وهو يظهر التزام منظمات المجتمع المدني بالنهوض بالسلام. وهي تقوم بذلك كمسألة ملحة.

وعلاوة على ذلك، نظمت الكنيسة الكاثوليكية في لواندا قبل أيام قليلة فقط مؤتمر السلام والديمقراطية. وحضر هذه المناسبة عدد كبير من أعضاء الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل قطاعا أفقيا جيدا وعريضا من المجتمع الأنغولي. وشهدت المناسبة واحدة من المناسبات النادرة التي تقف فيها الحكومة وأحزاب المعارضة جنبا إلى جنب مع أعضاء المنظمات التي تمثل مختلف قطاعات المجتمع الأنغولي لمناقشة قضية السلام العامة. وشهد الحدث دقيقة تفكير ذكَّر الأنغوليين فيها بعضهم بعضا بأن أهم شيء هو ما يستطيع أي شخص أن يقوم به لجلب السلام إلى البلد. واعتمد المشاركون مذكرة ختامية طالبوا فيها، بين جملة أمور، بوقف لإطلاق النار وباستئناف الحوار وعملية المصالحة الوطنية.

وفي أنغولا، يمكن أن تلعب منظمات المجتمع المدني، وخاصة الكنيسة، دورا رئيسيا في النهوض بالسلام والمصالح وإعادة الإدماج، ولا سيما في المناطق التي كانت في السابق تحت سيطرة اليونيتا، حيث توجد تقارير بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. كما تستطيع أن تلعب دورا هاما في تعليم الشباب والأطفال بما يكمل إجراءات الحكومة في مجتمع مزقته الحروب وقتا طويلا.

وفيما يتعلق بالاقتصاد دأبت حكومة أنغولا على بذل جهود مشكورة، رغم الحرب، لتحسين إدارته وأدائه. وكما ذكر في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2000/304 فقد وقَّعت الحكومة اتفاقا مع صندوق النقد الدولي. وتلتزم الحكومة بقدر أكبر من الشفافية، ولا سيما في المعاملات المالية الحكومية. ويحتاج هذا الالتزام إلى مساندة بإجراءات ملموسة. ومن ثم فإنه من المشجع أن الحكومة أدخلت أيضا بعض الإصلاحات الهامة في قطاع إنتاج الماس، بينما استمرت في إصلاح صناعة النفط. وفي آذار/مارس من هذا العام، أفرجت الحكومة عن بعض المبالغ التي خصصت في السنوات السابقة لتنمية المشاريع الحرة الصغيرة والمتوسطة في الزراعة والصناعات الزراعية.

بيد أنه من سوء الطالع أن جهود إعادة تأهيل الاقتصاد تميل إلى أن يقوضها الاستمرار في الأعمال القتالية. ولا يزال ٧٠ في المائة من سكان أنغولا يعيشون تحت خط الفقر، لأن الموارد المالية التي تخصص عادة للقطاع الاجتماعي تتحول جزئيا لتمويل الحرب. وأدى هذا إلى تدهور في نوعية الخدمات في التعليم والصحة والإصحاح.

وفيما يتعلق بالتطبيق الديمقراطي فقد أعلنت حكومة أنغولا عن عزمها على إجراء انتخابات وطنية قرب نهاية عام ٢٠٠١ كما ذكرت في الإحاطة الشفوية الأخيرة للمجلس. ومن المطمئن أن سلطات البلد تعمل لمواجهة التحديات السوقية والأمنية والدستورية المختلفة بحيث يمكن أن تتم الانتخابات بمصداقية وحرية ونزاهة. وخلال زيارتي الأخيرة لأنغولا أكدت استعداد الأمم المتحدة للعمل بالتعاون الوثيق مع الحكومة وللمساعدة في مواجهة بعض التحديات التي أشرت إليها آنفا.

ويسعدني في غضون ذلك أن أبلغ أعضاء المجلس أن رئيس مكتب الأمم المتحدة في أنغولا قد اختير وسوف يبلغ المجلس بتعيينه في القريب العاجل - وربما في الغد. ومن المتوقع أن يبدأ مهامه قريبا في أنغولا، وسوف يساعد ذلك في تعزيز التعاون النامي بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا. وتتركز ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، حسبما يحدده قرار مجلس الأمن، أساسا على القضايا الإنسانية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. بيد أن رئيس المكتب ومنظومة الأمم المتحدة بكاملها سيواصلون العمل عن كثب مع الحكومة، إذ طلب ذلك، ومع الأطراف المعنية الأخرى لالتماس سبل دعم الجهود الحالية الرامية إلى إحلال السلام في أنغولا في سياق بروتوكول لوساكا.

وأخيرا أود أن أذكر أنه لي أمل وطيد في أن تكون هذه الجلسة العلنية نقطة تحول هامة في السعي من أجل السلام الدائم في أنغولا. وعلى أعضاء هذا المجلس، وعلينا في الأمانة العامة وعلى المجتمع الدولي بأسره أن نزيد من قدراتنا الخلاقة ونضاعف جهودنا لمساعدة شعب أنغولا على التوصل إلى السلام الذي ظل يراوده لفترة طويلة للغاية. ولا يمكن أن نفعل أقل من هذا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير المساعدات الاجتماعية في أنغولا.

السيد مالونغو (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ كلمتي بالإعراب عن التهنئة لك، سيدتي الرئيسة، باسم حكومتي، لتوليك رئاسة هذا المجلس ولتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في أنغولا. ونحن مقتنعون بأن حكمتك وخبرتك الدبلوماسية كفيلة بالوصول بنا إلى خاتمة موفقة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لتأكيد تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام، كوفي عنان، صوب الإسراع بعودة السلام الدائم في أنغولا.

وحكومتي ملتزمة بالعمل بالتعاون الوثيق للغاية مع وكيل الأمين العام، إبراهيم غمبري، مستشار الأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا وتحثه على تكثيف مشاركته في هذا الصدد. وتظل حكومة أنغولا ممتنة للدعم السياسي الكبير الذي يقدمه هذا الجهاز، وللمساعدة الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة العاملة بنشاط في بلدنا.

وقد تشكل الصراع المسلح في أنغولا بأشكال مختلفة قليلا على مدى السنوات الفائتة ولكن بقيت معاناة شعبنا على ما هي عليه. ولم ينفذ بروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤ الذي كان المفروض أن يؤدي بأنغولا إلى السلام، تنفيذا كاملا. ويرجع هذا إلى أن جونس سافيمبي رفض عدة أحكام مهمة لتنفيذه، وهي الالتزام بإلغاء الصفة العسكرية لقواته، والسماح بإنشاء إدارة حكومية في المناطق التي يحتلها اتحاد يونيتا بصورة غير قانونية.

وفي عام ١٩٩٨ عاد سافيمبي إلى استخدام القوة المسلحة للوصول إلى السلطة، تماما مثلما فعل في عام ١٩٩٢ بعد هزيمته في أول انتخابات وطنية في البلد. وأعاد هذا القرار إيقاد نيران حرب أقصر مدة ولكن أكبر كثافة نتيجة لإعادة التسليح غير المسبوقة لقوات يونيتا. ومن المؤسف أن تمت إعادة تسليح يونيتا بدعم سافر من عدد من البلدان والقادة، ومنهم أفريقيون.

وكانت هناك قوة عسكرية حقيقية تهدد وجود مؤسسات السلطة المنتخبة ومستقبل ديمقراطيتنا ذاته. وللأسف لم تُدن الأصوات كلها أعمال جونس سافيمبي ولم تتخذ خطوات للضغط عليه للتخلي عن خططه للحرب. ووجدت الحكومة الأنغولية نفسها مضطرة إلى اعتماد سلسلة من التدابير السياسية والعسكرية لاحتواء يونيتا. ولحسن الطالع تحقق هذا الهدف، ودمرت القدرة الحربية التقليدية ليونيتا ولم تعد اليوم تشكل أي تهديد مباشر للحكومة.

وبفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة تتمتع أنغولا اليوم بمناخ الهدوء النسبي في القسم الأكبر من أنحائها. ويبشر هذا الوضع بتحسن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع هذا ندرك تماما أننا لم نضع نهاية قاطعة للحرب. فلا تزال هناك جيوب صغيرة لمقاومة يونيتا للقيام بأنشطة إرهابية.

وثمة سؤال يطرح كثيرا هو: ''ما هي أنسب طريقة لحل الصراع الداخلي نهائيا؟'' لا توجد إجابة واحدة على هذا السؤال، لا داخل مجتمعنا ولا خارجه. ويتطلب الرد المناسب على هذا السؤال، أولا التفاهم الجاد والأمين لتطور العملية السياسية الأنغولية.

ولقد ظللنا لأكثر من ١٠ سنوات نسعى إلى حل سلمي لصراعنا الداخلي. ومع هذا انتهكت بشكل منهجي كل صيغة من صيغ السلام المختلفة التي وضعت بالتعاون مع المجتمع الدولي وبمساعدته، وداسها الشخص نفسه في كل مرة. ولم يطالب جونس سافيمبي بالمفاوضات إلا عندما وجد نفسه ضعيفا عسكريا، ولغرض وحيد هو الاستفادة من الوقت في إعادة تشكيل جيشه وإعداده لمحاولات متجددة للاستيلاء على السلطة بقوة السلاح. وكان هذا هو الدأب في الماضي، واليوم نشهد من جديد مظاهر مدعاة لحسن النوايا.

والوقائع نفسها واضحة. فلم يكن سافيمبي في أي وقت مهتما فعلا بأي عملية تفاوض. ولم يستغل هذه المناسبات إلا لخداع قليلي الحرص ومواصلة محاولاته لإكمال طموحاته الشخصية للوصول إلى السلطة بالقوة. ولا يتفق افتقاره للمصداقية واستمرار مراهنته على خيار الحرب، مع أهداف توطيد المجتمع الديمقراطي في أنغولا.

ولا يزال الحل الدائم لمشكلة أنغولا يكمن في التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. وترمي التدابير التي تتخذها السلطات الأنغولية إلى الوفاء بأحكام البروتوكول التي لم تنفذ طواعية. وقد أصبح الآن أكثر من ٩٢ في المائة من الأراضي الأنغولية تحت سيطرة السلطات القانونية. وألقى أكثر من ٠٠٠ ١١ متمرد أسلحتهم، والمئات منهم يفعلون ذلك في كل شهر. وهؤلاء يعاد إدماجهم في المجتمع.

ونحن نحث المجتمع الدولي على مواصلة الضغط عن طريق المراعاة الصارمة لجزاءات الأمم المتحدة المفروضة على من يرفضون بروتوكول لوساكا، كي يحضوهم على نبذ خيار الحرب والانضمام إلى قوات السلام والمصالحة والتعمير القومي. وتحدونا الثقة والأمل في استعادة السلام في المستقبل القريب، وتوطيد النظام الديمقراطي وتنمية الإمكانات الاقتصادية للبلد لمصلحة كل الأنغوليين. ومن هذا المنظور نزمع إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٠١ بمشاركة كل الكيانات السياسية القانونية.

وقد رفعت إجراءات مجلس الأمن مدعومة بتقرير لجنة الجزاءات التي يرأسها السفير فاولر وتدعمها زيادة التضامن الإقليمي في جنوب ووسط أفريقيا، تكلفة الرد على جونس سافيمبي، بدرجة عالية كما رفعت التكلفة المحتملة لمن يمكن أن يُعرفوا بأنهم معاونو يونيتا. وسوف يحسن نجاح هذه الجهود المتضافرة في نهاية المطاف مستويات المعيشة ويسهم في النمو الاقتصادي في بلدي.

وتشيد حكومة أنغولا بإنشاء فريق الخبراء الذي سيساعد في ضمان التطبيق الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في إطار منطق "الجزاءات القاسية". ونريد في هذا السياق أن نثني أيضا منذ البداية على إسهام السفير روبرت فاولر في السلام في أنغولا. ونرجو له كل التوفيق في منصبه التالي. فقد أوجد الظروف التي ستتيح لخلفه أن يواصل أداء دور هام في أعمال لجنة الجزاءات.

ومما يشجع الحكومة الأنغولية عدد من التطورات الإيجابية التي يمكن رد أصولها إلى هذا المجلس. وعلاوة على ذلك، فالأحداث التي تقع في صناعة الماس الدولية، وعلى وجه التحديد إعلانات دي بيرز ومؤتمر الماس المعقود مؤخرا في أنتورب، تبشر بتزايد التنظيم الذاتي في صناعة طالما غذت زعزعة الاستقرار المتواصلة بين عناصر المتمردين والقادة الفاسدين في أفريقيا وغيرها من أنحاء العالم.

لقد انتهت أعمال مؤتمر السلام الدولي الذي استمر لمدة أسبوع، بعنوان "تأييد السلام"، ونظمته الكنيسة الكاثوليكية في لواندا. وضم وفد الحكومة الأنغولية الذي شارك في المؤتمر ستة وزراء ووكيلي وزارتين. وقُرأت رسالة موجهة من البابا جون بول على الـ ٢٢٠ مشتركا

بمن فيهم أعضاء من الأوساط الدينية، والمجتمع المدني والحكومة. ونأمل في أن تؤدي تلك الجهود التي تقوم بها الكنيسة والمواطنون الأنغوليون على الصعيد الشعبي إلى إحداث أثر إيجابي على الأزمة في بلدنا.

ومع أن الحكومة الأنغولية مجبرة على الكفاح ضد الأنشطة المخربة التي ترتكبها العصابات الصغيرة التابعة ليونيتا، يتعين عليها أيضا أن تشترك في مجموعة من المسؤوليات الإضافية. وعلى سبيل المثال، لا بد لها من أن تحافظ على التقدم المحرز بصدد الخطوات الكبيرة التي حققها البرنامج الذي يشرف عليه موظفو صندوق النقد الدولي لكي تتأهل للمشاركة في مرفق تخفيف حدة الفقر والنمو في سنة ٢٠٠١. ومن الأهمية أيضا أن تبذل قصارى جهدها لمواجهة التحديات الإنسانية الفورية التي يواجهها البلد.

لقد صرح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في استعراض منتصف المدة لأنغولا في أسبوع ١٧ تموز/يوليه أن الحالة الإنسانية في أنغولا تتصف بأنها ''محفوفة بالمخاطر'' وأن وكالات الأمم المتحدة قد تلقت ٤٠ في المائة فقط من متطلبات تمويلها لهذه السنة. وصرح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن عددا يقدر بمليوني نسمة يعتمدون بصورة متواصلة على المعونة الغذائية وأن ما يقرب من ٢,٧ مليون نسمة قد يحتاجون إلى شكل ما من المساعدات الإنسانية في الأشهر القادمة - مما يقتضي توفر أموال للمساعدة تبلغ زهاء ٢٦٠ مليون دولار.

وحتى حزيران/يونيه، كان البيان التفصيلي للأموال التي تلقتها وكالات الأمم المتحدة بالنسبة المئوية من الأموال المطلوبة للعمل في أنغولا على النحو التالي: برنامج الأغذية العالمي، ٤٤ في المائة؛ ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٤٣,٨ في المائة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٧ في المائة؛ ومنظمة الصحة العالمية، ٦١ في المائة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٠,٥ في المائة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١,٤ في المائة؛ وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ٩,٦ في المائة.

وفي نهاية حزيران/يونيه، كان هناك عدد يقدر بزهاء ٢,٥ مليون نسمة من المشردين داخليا في أنغولا؛ ويمثل هذا الرقم زهاء نسبة ٢٠ في المائة من إجمالي عدد السكان. وأكثر من ٥٠٠ ٢١٧ نسمة كانوا مشردين في ١٤ مقاطعة منذ بداية هذه السنة فقط.

وما زالت إمكانية الوصول وحالة الأمن عاملين رئيسيين لتقديم المساعدة إلى السكان الذين يحتاجون إليها. وتحد أنشطة حرب العصابات التي يقوم بها ثوار يونيتا من إمكانية الوصول إلى معظم المناطق في أقصى جنوب وشرق البلد، ومن غير المستطاع حاليا السفر بصورة آمنة على الطرق خارج المدن الرئيسية وفي بعض المناطق الساحلية. وفي الوقت الحاضر، يتعين تسليم أكثر من ٧٠ في المائة من كل المساعدات الإنسانية عن طريق الجو بسبب النقل البري المحدود. والنتيجة هي ارتفاع تكاليف تسليم المساعدة الإنسانية. وفي أيار/مايو، أعلن برنامج الأغذية العالمي أنه يواجه وقفا محتملا في خط تمديد الأغذية ابتداء من وقت متأخر في أيلول/سبتمبر ما لم يتلق مساهمات جديدة. وبالفعل خفض بنسبة ٢٠ في المائة عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدة المعونة الغذائية بصورة مباشرة في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تبدأ حملة في كل أنحاء الدولة لتوزيع المدخلات الزراعية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر كجزء من الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة.

وفي الوقت نفسه، تظل الصحة القطاع الذي يحصل على أقل تمويل في البرنامج الإنساني برمته. ويوجد عدد من الموظفين أقل مما ينبغي في المستشفيات ومراكز الصحة التي لا تمول بالقدر الكافي وتفتقر إلى المعدات والأدوية الأساسية. وما زال انتشار الملاريا والإسهال والسل سائدا في أنحاء البلد، ولم يتلق الأطفال في أماكن كثيرة لقاحات للتحصن ضد أمراض تهدد الحياة.

وتعمل الحكومة الأنغولية بنشاط لدعم المساعدات والخدمات الإنسانية. وقدمت عن طريق البرنامج الوطني للمساعدة في حالات الطوارئ مساعدة طارئة لأكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وفي المرحلة الأولى، أُنفق مبلغ ٢١ مليون دولار لشراء سلع للسكان في المناطق التي لم تتمكن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من العمل فيها. وتهدف المرحلة الثانية من البرنامج إلى تخصيص مبلغ ١٣,٧ مليون دولار لمشاريع الاكتفاء الذاتي في الزراعة المرتبطة بالخطة الوطنية لإعادة التوطين.

وقدمت الحكومة دعما قيمته ١٢ مليون دولار في شكل وقود لبرنامج الأغذية العالمي ولطائرة لجنة الصليب الأحمر الدولية التي تقدم المساعدة الإنسانية. وغطت الحكومة مبلغ ٧,٥ مليون دولار خدمة رسوم موانئ بحرية وموانئ جوية ذات صلة بمنح دولية، وشاركت في إعداد نداء الأمم المتحدة الموحد التالي الذي سوف يقدم إلى المانحين في آب/أغسطس.

وقبل أن أختتم بياني أعرب عن خالص شكر حكومتي للجهود المخلصة التي تبذلها أكثر من مائة منظمة وطنية ومنظمة غير حكومية دولية ووكالات الأمم المتحدة التي ما زالت تعمل بنشاط في أرجاء البلد، في ظل ظروف عصيبة جدا، لتقديم الإغاثة الإنسانية لشعب أنغولا الذي يعاني. ونناشد مرة أخرى مجتمع المانحين على مواصلة شراكتهم لاستدامة التقدم الذي يحرز حاليا لتحسين الأوضاع المعيشية لجميع الأنغوليين.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن الشكر الحار لوفدك يا سيدتي الرئيسة، لتنظيم هذه الجلسة وأعرب عن الشكر بخاصة للسيد غمباري وكيل الأمين العام لإيجازه الجديد المفيد للغاية بشأن الوضع السياسي والإنساني في أنغولا.

ربما تكون هذه آخر جلسة لمجلس الأمن أشترك فيها بصدد موضوع شاركت فيه عن كثب بصفتي رئيسا للجنة الجزاءات ضد أنغولا.

وقبل أن أبدي بتعليقات بشأن ملاحظات الوزير البينو مالونغو، فضلا عن الإفادة الإعلامية التي قدمها السيد غمباري وكيل الأمين العام وتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تموز/يوليه، أغتنم هذه الفرصة لأستعرض الماضي وأحاول أن أضع الحالة في أنغولا في منظورها الصحيح.

حينما أصبحت كندا عضوا في مجلس الأمن منذ زهاء ١٩ شهرا مضت، كانت أنغولا بندا من البنود ذات الأولوية على جدول أعمال المجلس. واتسم الوضع السياسي والأمني بالسلبية إلى حد كبير، وكانت سمعة الأمم المتحدة في نظر الحكومة الأنغولية سيئة لدرجة أننا كنا نستعد بالفعل لوضع نهاية لأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، التي كانت قوة الأمم المتحدة الرابعة الموزعة في أنغولا. ويونيتا، التي كانت في خضم هجوم مضاد كبير، كان موقفها من القوة لدرجة أنها تحدت الأمم المتحدة علنا؛ ولقد تجرأت بالفعل وأسقطت طائرتين تابعتين للأمم المتحدة، مما أدى إلى مقتل ٢٣ شخصا. وعلى الصعيد العسكري، كانت يونيتا تخطط للقيام بهجوم على بعد أقل من ٥٠ كيلومترا من لواندا. وكانت

احتمالات السلام استنادا إلى بروتوكول لوساكا، السلام الذي استثمرت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جهدا كبيرا، قاتمة للغاية.

وبالرغم من بعثات الأمم المتحدة المتعددة والمضنية وسنوات الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا، لم ينجح المجتمع الدولي في المساهمة في استعادة السلام في أنغولا. ومارست يونيتا - وما تزال تمارس بقدر أقل - سيطرتها على مساحات شاسعة من البلد، حيث قامت باستغلال الألماس، الذي وفر لها بيعه لوازم عسكرية وفيرة. ولقد استخدم جونس سافيمبي بصورة منتظمة فترات السلام الذي تحقق بصعوبة بين اتفاقات بيسيس في عام ١٩٩١، والانتخابات المعترف بها دوليا في عام ١٩٩٢ وبروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤ في إعادة تسليح يونيتا والسعي إلى تحقيق أهدافه العسكرية، انتهاكا لذات الالتزامات التي تعهد بها هو نفسه.

ومع ذلك، قررنا بشكل جماعي عدم الرد على هذه الحالة الصارخة من عدم الامتثال لرغبات مجلس الأمن. كما أننا تغاضينا بصورة جماعية عندما تركنا السكان الأنغوليين يعانون من تبعات الحرب الأهلية الممتدة بلا نهاية. وبصورة أكثر تحديدا، ومن أجل ما بدا أن فيه الخلاص للشعب الأنغولي، لم نفعل شيئا يذكر لضمان تنفيذ فعال للجزاءات التي فرضها المجلس على يونيتا.

(تكلم بالانكليزية)

وفي ظل هذه الظروف العصيبة، وبينما كان الشعب الأنغولي والكثيرين في المجتمع الدولي يتساءلون عن الجدوى من الإبقاء على هذا الجهد الكبير الذي بدأ منذ عام ١٩٧٥ بمحاولات مجلس الأمن إقرار سلام دائم في أنغولا، إذا بالمجلس يقرر العودة إلى نقطة البداية مرة أخرى. ومن أجل وقف دائرة الصراع، ينبغي كسر حلقة الربط الرئيسية. وأنا أشير هنا، بطبيعة الحال، إلى رابطة الماس مقابل السلاح التي سمحت ليونيتا بالمحافظة على مجهودها الحربي بكامل مقوماته.

وفي أوائل عام ١٩٩٩، اتخذ مجلس الأمن خطوة غير مسبوقة بإنشاء فريق خبراء مستقل لجمع معلومات محددة عن الامتثال - وعدم الامتثال - لأحكام نظام الجزاءات الذي استغرق وضعه ست سنوات. وبفضل العمل الممتاز لفريق الخبراء والخطوات الحازمة اللاحقة التي اتخذها المجلس، ولا سيما اعتماد القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠)، يمكن لهذا المجلس الآن أن يعلن، ولأول مرة، أن الجزاءات ضد يونيتا بدأت تحدث أثرا حقيقيا، كما ذكر الوزير لتوه، في اعتقادي، وبنفس الأهمية، فإن الجزاءات باتت تؤخذ على محمل الجد سواء داخل أنغولا أم خارجها. وبذلك تكون قد انتهت ثقافة الحصانة ضد الجزاءات. ولكن الجزاءات لا يمكن أن تكتمل فعاليتها بين عشية وضحاها. ولا يزال بوسع يونيتا الوصول إلى الماس وإلى الأشخاص الذين يبيعون السلاح مقابل الماس. وهكذا تستمر العمليات الفتالية.

هناك ارتباط مباشر للغاية بين النزعة العدائية ليونيتا وعدم التزامها بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا، وبين الحالة الإنسانية المتردية في أنغولا. وينبغي للمجلس أن يطالب يونيتا وجوناس سافيمبي، مرة أخرى، باحترام بنود بروتوكول لوساكا. ونحن نتفق تماما مع الأمين العام، ومع ما أعلنه المجلس مرارا وتكرارا، من أن المسؤولية الرئيسية عن الحالة الإنسانية المتردية في أنغولا تتحملها يونيتا دون سواها.

ونظرا لرفض يونيتا التام الالتزام بتعهداتها، فليس أمام حكومة أنغولا بديل عن السعي لهزيمة سافيمبي عسكريا. ونحن نتفهم أسباب الحكومة، وإن كنا نأسف لأن الموارد الضخمة اللازمة لاستمرار هذه الحملة، لا يتم تكريسها

لتلبية الحاجة الملحة لتحسين البنية التحتية في أنغولا للمساعدة في تخفيف الحالة الإنسانية المتردية في هذا البلد.

وانتقل الآن للحديث عن ما يجري الآن هنا. وترحب كندا، خصوصا بتعيين رئيس لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا. فقد استغرقت هذه الخطوة زمنا طويلا، وهي خطوة أولى، وإن طال انتظارها من أجل تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة، واستعادة المنظمة لمصداقيتها في عين حكومة أنغولا.

وما زلنا نشعر بالقلق البالغ للحالة الإنسانية المتردية في أنغولا، حيث بلغ عدد المشردين داخليا نحو ٢,٦ مليون شخص - وبلغ عدد المتضررين من الحرب ٣,٧ مليون شخص. ونحن نشعر بالقلق على وجه الخصوص إزاء المعلومات الواردة في الفقرة ٢٥ من تقرير الأمين العام، والتي أشار إليها للتو السيد مالونغو، عن الانهيار الوشيك لخط الإمداد بالغذاء، والمتوقع له أن يحدث في أواخر الشهر المقبل، أو أوائل أيلول/سبتمبر لعدم كفاية المساهمات التي يتلقاها برنامج الغذاء العالمي أو وصولها في توقيت مناسب. ونود في هذا السياق أن ندعو مجتمع المانحين إلى إيلاء الاهتمام الجاد والعاجل لهذه المسألة.

لقد ساهمت الحالة الأمنية المتردية السائدة في الجزء الأكبر من المرتفعات الوسطى ومناطق الحدود، في تفاقم حالة السكان المدنيين في أنغولا، وجعلت من تكاليف المساعدة الإنسانية - التي يتعين نقلها جوا - شيئا لا يحتمل. وإننا نهيب بحكومة أنغولا مرة أخرى أن تبذل كل جهد ممكن من أجل تسهيل الوصول إلى المراكز الحضرية في تلك المناطق برا، كما نحث كلا من الحكومة ويونيتا على الاحترام الكامل لسلامة وأمان القوافل الإنسانية وعمالها. وينبغي لنا، مع ذلك، ملاحظة أنه في الوقت الذي قد لا تقدم فيه حكومة أنغولا دائما الدعم الذي نراه مناسبا للجهود الإنسانية، فإن يونيتا لا تتعاون في هذا المجال على الإطلاق؛ ولا تقدم يونيتا سوى العنف والموت لكل من يرغب في تقديم العون للأنغوليين في جميع أنحاء البلد.

تود كندا أن ترحب بالجهود التي يبذلها المنسق المقيم الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل تحسين التنسيق العام لأنشطة المساعدة الإنسانية، وتبني نهج متكامل لمساعدة المشردين داخليا من الأنغوليين. ونحيط علما بأن حكومة أنغولا قد وضعت خطة عمل مع كل من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية كمتابعة للتقييم السريع للاحتياجات الذي بدأ في نيسان/أبريل، ونحث الحكومة على أن تولي كل الاهتمام والسرعة لتنفيذ الخطة. وتود كندا كذلك أن تشدد على أهمية تحسين نظام تسجيل الأشخاص المشردين حديثا كوسيلة رئيسية للحماية، وترحب بوضع معايير الحد الأدنى لإعادة التوطين.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان في أنغولا، ما زلنا نشعر بالانزعاج للموقف الراهن، ونحث على توفير موارد إضافية لقسمة حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة في أنغولا، حتى يتسنى له التوسع في التواجد وفي العمليات. لقد قام قسم حقوق الإنسان بعمل ممتاز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أنغولا في ظروف بالغة الصعوبة. ونحن ندعو حكومة أنغولا إلى أن تبذل كل ما في وسعها لتسهيل التحقيقات التي يقوم بها موظفو المكتب ميدانيا، بما في ذلك ما يتعلق بالحاجة إلى الإخطار المسبق في حالة السفر خارج لواندا. ونرحب في هذا الشأن بجهود حكومة أنغولا لوضع لوائح نظامية للحد من انتهاكات حقوق الإنسان بمساعدة المجتمع الدولي، ونأسف، مرة أخرى لعدم وجود مثل هذه اللوائح فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي لدينا كل الأسباب للاعتقاد بأنها تحدث داخل الأراضي التي لا تزال تسيطر عليها يونيتا، وإن كنا لا نعرف عنها شيئا.

تـود كنـدا أن تؤكـد بصفـة خاصـة علـى شـعورها بالقلق إزاء المزاعم الجادة والموثقة بوقوع عمليات قتل دون محاكمة في مناطق الحدود مع ناميبيا ومع زامبيا، وفي بعض المناطق الـتي تم الاسـتيلاء عليـها حديثـا في الداخـل، ونحـث حكومة أنغولا بشدة على إجراء تحقيق رسمي في تلك المزاعـم ومعاقبـة الأطـراف المذنبـة في حالـة ثبـوت وقـوع هـذه الانتهاكات. وبهذه الطريقة وحدها يمكن مد سيادة الدولة بصورة فعالة إلى المناطق التي كانت تحتلها يونيتا في السابق، في جو من الثقة والمصالحة. ونحن نشعر بالتشـجيع في هـذا الصـدد بسبب الأحداث الأخيرة الـتي نظمـها المجتمـع المـدني والمنظمات الكنسية في أنغولا للترويج للحاجة إلى السـلام، والحوار، والمصالحة.

تخللت الشهور التسعة عشر الأخيرة في أنغولا بعض الأيام حالكة السواد، والتي تنذر بمستقبل مظلم للغاية للسلام الدائم في أنغولا. وللأسف لا نستطيع أن نسقط من قاموسنا تلـك الصفـات، بالنسـبة لقطـاع كبـير مـن سـكان أنغـولا، وذلـك يحـدث في واحـدة مـن أغـنى بلـدان العـالم بـالموارد. ولحسن الحظ، مع ذلك، فهناك ما هو أكثر من بصيص أمل علـى الجبهـة السياسـية والأمنيـة، وينبغـي لنـا في المجلـس ألا نستهين به.

وأرجو أن يكون مجلس الأمن قد استوعب الدروس الصعبة لتجربتنا الأنغولية على مدار السنوات السبع الماضية، وأن المجلس سوف يطبقها بدون التردد المعتاد، في أنغولا وفي الظـروف الكثـيرة الأخـرى الجـاري تطبيقـها فيـها الآن وفي المستقبل. وليس هنـاك فـائدة - أو ميزة لأحـد - ترجـى مـن وراء سـن إجـراءات داخـل المجلس، بينمـا لا ينـوي المجلـس إنفاذها جماعيا. والإجراءات التي ترجى منها منفعة سياسية، والـتي مـن المؤكـد أنها ستبقى نصوصـا ميتـة، إنمـا تـؤدي إلى زعزعة الأوضاع الجغرافية السياسية الهشة، ولـن تجلـب سـوى مضاعفـة الأضـرار الـتي يعانيـها النـاس، إلى جـانب الأضـرار بسمعة هذه المنظمة بالطبع.

ينبغي أن نتفـق علـى عـدم اعتمـاد تدابـير لا نـنـوي تنفيذها بقوة وعزم، وأن نتفق أيضا على أن تكون أي تدابير قابلة للتنفيذ، لأن المجلس لا يستطيع المطالبة بالامتثال للتدابير الـتي لا تكـون واضحـة ودقيقـة بالشـكل الكـافي، أو تكـون، ببساطة، غير قابلة للتنفيذ، حتى مع توفر حسن النية بأقصى قدر ممكن. وأي شيء مخالف لذلك يعتبر غير صادق ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار والدمار.

ومراعـاة لمسـتقبل المدنيـين ورفاهـهم، سـتظل كنـدا ملتزمة بكفالة أن يصبح الحل السياسي خيارا ممكنا بالنسبة لأطراف هـذا الصراع الرهيب والمدمـر في أنغـولا. وسـأظل شخصيا ملتزما بذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): سيغادر السفير فاولر نيويورك قريبـا لتولي مهمـة دبلوماسية أخـرى. وأود، باسـم المجلس، أن أتوجه إليه بالشكر على النهج الدينـاميكي الـذي أضفاه على منصب رئيس اللجنـة الـتي تتعـامل مـع الجـزاءات المفروضة على يونيتا. وقد بدأت هـذه الجـزاءات تـؤتي ثمارهـا ويرجع هذا، إلى حد كبير، إلى جـهود السـفير فـاولر ولجنتـه، التي أثبتت بوضوح الصلة بين الاستغلال غير المشروع للماس وقدرة يونيتا على تمويل أنشطتها. ونتقدم بأطيب التمنيات للسفير فاولر في أنشطته المقبلة.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أتكلم اليوم باسم ثلاثي، دول مراقبة لبرتوكول لوسـاكا: الاتحـاد الروسـي والبرتغـال والولايـات المتحـدة الأمريكية.

لقـد ألقـى الرئيـس خوسـيه إدواردو دوس سـانتوس، مؤخـرا، خطابا هاما في كاكسـيتو بمقاطعـة بنغـو، يجـب أن نسـترعي انتبـاه المجلس إليـه. وفي هـذا الخطـاب، قـال الرئيـس

دوس سانتوس إن بروتوكول لوساكا ما زال ساريا، وقدم غصن زيتون إلى يونيتا، مرة أخرى، إذ قال، بالفعل، إن هبوط أنغولا المؤسف إلى الفوضى يمكن عكس اتجاهه، لو وافق الجميع على الاضطلاع بالمهام الأساسية التي شدد عليها هذا المجلس منذ عام ١٩٩٤. وتشمل البسط الكامل لإدارة الدولة، ونزع السلاح الشامل ليونيتا، وتحويله الكامل إلى حزب سياسي.

ولم يتردد الثلاثي أبدا في التزامه ببروتوكول لوساكا، الذي يظل، مع ما سبقه من اتفاقات بيسيس، يوفر أفضل إطار لإعادة السلام والمصالحة الوطنية. ونذكر جميع المهتمين بالأمر بأن بروتوكول لوساكا يُبقي ما نتوقعه، أساسا، بشكل جماعي. ومن المهم أيضا المحافظة على مكاسب السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، والجمعية الوطنية ذات الأحزاب المتعددة والقوات المسلحة المتكاملة.

وتتم مشاركة المجلس حاليا من خلال مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، ونود الإعراب عن امتناننا للسيد غمبري، وكيل الأمين العام، على ما قام به من عمل. ونحثه على مواصلة وتكثيف مشاركته المثمرة في هذه المسألة.

وخلال السنوات الخمس الماضية، أعرب الثلاثي، وهذا المجلس، عن رأي مفاده أن المسؤولية عن انهيار بروتوكول لوساكا تقع، في المقام الأول، على عاتق السيد جوناس سافيمبي، قائد يونيتا. وقد اتخذنا عدة تدابير للتعبير عن هذا الاعتقاد، ويشمل ذلك فرض ثلاث مجموعات من الجزاءات. ويرى الثلاثي أنه يجب تنفيذ هذه الجزاءات بالكامل ودون شروط. وفي هذا الصدد، يود الثلاثي أن يعرب مرة أخرى عن تأييده لعمل لجنة الجزاءات برئاسة السفير فاولر، الذي نتوجه إليه بشكرنا الجزيل، وشكر فريق الخبراء، ونرى أن هذا العمل مساهمة هامة في تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في تحقيق السلام في أنغولا. ونتطلع إلى مواصلة جهود آلية المتابعة المأذون بها أثناء رئاسة كندا للمجلس، لحفظ الزخم في اتجاه التصدي للصلة القاتلة بين الماس الذي يتم استخراجه على نحو غير مشروع والصراعات في أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن المجلس قد أسند المسؤولية عن المأساة الجارية في أنغولا، فإنه لم يتردد أبدا في اعتقاده بعدم وجود حل عسكري محتمل للأزمة الراهنة. ونحث حكومة أنغولا على ضمان الترحيب بكل من يود إلقاء السلاح. كما نحث الحكومة على ضمان تمكين كل من يرغب بصدق في المشاركة في الحياة السياسية الديمقراطية من القيام بذلك بثقة كاملة بحماية دستورهم.

ويشجع الثلاثي على إقامة حوار بين جميع قطاعات المجتمع الأنغولي لإيجاد سبل لتحقيق سلام عادل ودائم في أنغولا - والبحث عن أساليب لوضع حد لدورة العنف في ذلك البلد. وفي هذا السياق، يرحب الثلاثي بانعقاد مؤتمر السلم والديمقراطية، في الآونة الأخيرة، وهو الذي حضره موظفو الحكومة وممثلو الأحزاب السياسية، والنشطون في المجتمع المدني، والزعماء الدينيون. ويجب على الأنغوليين أن يعتنقوا بحماس رسالة المجلس المتمثلة في الديمقراطية والتسامح، ونبذ العنف، وحقوق الإنسان والحوار والمصالحة، وهي رسالة جديرة بتأييد المجتمع الدولي.

ولا يمكن أن ينجح حوار مثل الذي يدعو إليه مؤتمر السلام والديمقراطية إلا إذا التزمت جميع الأطراف المعنية ببروتوكول لوساكا. ولا يجوز النظر في مشاركة السيد سافيمبي في هذا الحوار إلا متى اتخذ تدابير لا رجعة فيها للتنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. فواجبات السيد سافيمبي تجاه شعب أنغولا والمجتمع الدولي تظل دون تغيير وغير قابلة للتفاوض. ويناشد الثلاثي جميع العناصر المسلحة ليونيتا أن

تلقي سلاحها وتشارك في الحياة المدنية للبلد. ونلاحظ إن الذي فشلت القوة العسكرية دائما في تحقيقه في تاريخ أنغولا المحزن، يمكن الحصول عليه، مع ذلك، من خلال توفير المدارس والعيادات والفرص الاقتصادية والعملية الديمقراطية.

ويناشد أعضاء الثلاثي مجتمع المانحين الدولي أن يوسع ما يقدمه من مساعدة إنسانية إلى سكان أنغولا ويكثف تعاونه مع حكومة أنغولا للتغلب على نتائج الصراع الطويل الأجل، مع العناية بصورة خاصة بالإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للمناطق التي كانت خاضعة لسيطرة يونيتا قبل ذلك. بيد أن ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية إلى أنغولا لا تنتقص من مسؤوليات الحكومة في هذا المجال.

إن بلدكم، سيادة الرئيسة، قد استغل بمهارة مدة رئاسته لتركيز الاهتمام على الأبعاد الإنسانية للأزمات التي نواجهها في هذا المجلس، ويجب أن تظل معاناة شعب أنغولا هي التي توجه ما نتخذه من إجراءات. فقد تكرر وصف مقدار هذه المعاناة إلى هذا المجلس، ولا ينبغي أبدا أن نبدي عدم المبالاة بأثرها المدمر. ولهذا السبب، فإن قيام حكومة أنغولا بإيفاد الوزير مالونغو لتمثيلها في اجتماع اليوم يعتبر إشارة هامة. ونشكره على حضوره.

لقد كان الوزير مالونغو من الدعاة الفعالين لمجتمع الإغاثة الدولي، في الأوقات الطيبة وأوقات الأزمات. وساعدنا في مسائل صعبة تتعلق بالوصول الإنساني، وأمن الأمم المتحدة والأفراد المتصلين بها والتحديات العديدة المتصلة بالقيام بعمليات الإغاثة في بلده. وما زالت هناك عقبات عديدة في سبيل عمليات الإغاثة الفعالة، لكننا مقتنعون بأنه وحكومته سيواصلان إشراكنا في حل جميع المشاكل، بنية حسنة.

ويطالب أعضاء الثلاثي، بمواصلة التحقيق في إسقاط طائرة الأمم المتحدة فوق وسط أنغولا. ونذكر أيضا ضرورة الحث على مواصلة الجهود لتحديد مصير أطقم وركاب الطائرات التجارية الروسية والأوكرانية التي أسقطت في ظروف مشبوهة فوق أقاليم خاضعة لسيطرة يونيتا آنذاك، وكذلك مصير المواطنين الأجانب الآخرين المفقودين في أنغولا. ختاما، نذكر الخسارة الفادحة التي ما زالت ماثلة أمام المجلس، وهي تحطيم الطائرة التي كانت تحمل الممثل الخاص للأمين العام، اليون بلونديين بي، ومرافقيه. وبالرغم من أننا تركنا الذكرى الثانية لوفاة هذا الرجل تمر بدون تعليق، فإننا نعتز بذكراه ونرى أن تحقيق سلم عادل ودائم في أنغولا يمثل أفضل نصب تذكاري له.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدلي ممثل فرنسا ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، يؤيده وفدي بالطبع، وهكذا فإنني أود فقط أن اقتصر في كلامي على اثنين أو ثلاثة من النقاط القصيرة جدا.

أولا، أود من خلالك، يا سيدتي الرئيسة، أن أشكر البروفسور، غمبري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بأفريقيا، على مقدمته المفيدة جدا لمناقشتنا اليوم.

ويشعر وفدي بالقلق إزاء استمرار حالة حقوق الإنسان المرعبة في أنغولا ولا سيما الأزمة الإنسانية الناتجة من الصراع. ونحن نرحب بأحدث مبادرة قدمها المجتمع المدني لمؤتمر السلام الذي عقد في أنغولا من ١٨ إلى ٢١ تموز/يوليه. وكما قال البروفسور غمبري في مقدمته، فإن القوة العسكرية ليست هي الطريق إلى الأمام. فالمصالحة والحوار السلمي هي الطريقة الوحيدة للتقدم بالنسبة لأنغولا.

كما يرحب وفدي بالتعيين الوشيك لرئيس جديد لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا. ونأمل أن يكون المكتب قادرا الآن على تعيين الموظفين اللازمين للتحرك بسرعة نحو القوة الكاملة والوفاء بولايته.

وفي الختام أود أن أنهي كلمتي بملاحظة مبهمة نوعا ما، وآمل أن يدرك أعضاء المجلس سبب عدم استطاعتي أن أكون أكثر تحديدا.

سيدلي وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في الحكومة البريطانية، السيد بيتر هين، ببيان هام في مجلس العموم البريطاني اليوم عن استمرار يونيتا في بيع الماس وعن حالات خرق حظر الأسلحة. وسوف يتأكد وفدي من تعميم سجل من محاضر جلسات البرلمان البريطاني لهذا البيان في أقرب وقت ممكن على جميع أعضاء لجنة الجزاءات.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود أن أعرب لك عن تقديرنا العميق لقيامك بعقد هذه الجلسة العامة للنظر في مسألة أنغولا. وأود أن أشكر البروفسور غمبري على تقريره الممتاز بشأن الحالة في أنغولا، وأن أرحب بالسيد البينو مالونغو.

وبالرغم من ملاحظة درجة معينة من الاستقرار في مناطق عدة من البلد حيث استعيدت فيها سلطة الدولة، فإن الحالة السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والإنسانية السائدة في أنغولا لا تزال تمثل مصدرا رئيسيا للقلق.

وكما بين الأمين العام في تقريره، فإن غياب الحوار لا يزال يخلق حالة سياسية وعسكرية غير مستقرة في أنغولا. ورغم أنه يستمر في رفض نزع سلاح قوات يونيتا واحترام التزاماتها ببروتوكول لوساكا، تواصل يونيتا التي يرأسها السيد سافيمبي أنشطتها المزعزعة للاستقرار، مسببة بذلك زيادة في العدد الإجمالي للاجئين والمشردين ورافعة حدة التوترات مع ناميبيا وزامبيا.

وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أنه تم التوصل إلى اتفاق بين أنغولا وزامبيا بإنشاء فريق تحقق مشترك للتحقيق في اتهامات انتهاكات الحدود، مما يساعد على تخفيض حدة التوترات بين البلدين.

لقد عانى الشعب الأنغولي بقدر كبير من هذه الحرب، التي استمرت أطول كثيرا جدا مما ينبغي. وتعتبر المبادرات الجديدة من أحزاب المعارضة، والزعماء الدينيين، وشتى ممثلي المجتمع المدني لجلب السلام والمصالحة الوطنية إلى أنغولا، انعكاسا لرغبة المجتمع الأنغولي في وضع حد للصراع، والذي أخذ كرهائن ليس فقط السكان المدنيين وإنما أيضا كامل مستقبل البلد والمنطقة الفرعية.

ونحن نرحب بهذه المبادرات وكذلك بالجهود التي بذلت للنهوض بسلام تفاوضي. كما أننا ممتنون للالتزام المتجدد من الرئيس دوس سانتوس فيما يتعلق ببروتوكول لوساكا، الذي نعتقد أنه لا يزال أساسا لحل سياسي في أنغولا. كما نرحب باستعداده للعفو عن ثوار يونيتا الذين يعتزلون الحرب.

ويؤكد تقرير الأمين العام الأهمية لوجود الأمم المتحدة في أنغولا وجدوى الأعمال التي قام بها مكتب الأمم المتحدة في أنغولا. ومن المحتمل أن يسهم وجود الأمم المتحدة كثيرا في النهوض بالسلام وجلب المصالحة الوطنية وكذلك احترام حقوق الإنسان والأمن في المنطقة.

وفي هذا الصدد، نود أن نرحب بحقيقة أن شُعبة حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة في أنغولا كثفت من جهودها، بالتعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لدعم البرامج التي تقترب من حقوق الإنسان بوصفها عنصرا أساسيا في السلام الدائم.

كما أننا نرى أن صياغة خطة خلاقة لاحترام الحقوق الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بالارتقاء بنظام عدالة مؤثر، لها أهمية حاسمة في الوقت الذي تحدد الدولة فيه إدارتها إلى المناطق التي تم استعادتها مؤخرا من يونيتا.

وحالة الأطفال عامة، وبصفة خاصة الجنود الأطفال، تعد واحدة من أكثر جوانب الصراع الأنغولي مأساوية. ونود أن نكرر نداء الأمين العام الذي يطلب فيه من المجتمع الدولي اتخاذ نهج منسق ودائم في جميع أرجاء أنغولا من أجل زيادة مستويات الحماية للأطفال المتأثرين من الحروب. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص بنزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج للجنود الأطفال وكذلك بالاحتياجات الخاصة لأعداد كبيرة من الأطفال من ضحايا إصابات الألغام.

وقد أكد الأمين العام في تقرير الطابع الخطير للحالة الإنسانية زيادة أعداد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الغذائية. وإن مناخ عدم الأمان الذي يسود بين مختلف المناطق بسبب أنشطة حرب العصابات التي تشنها يونيتا قد خفض بقدر كبير حجم تلك المساعدة وكذلك وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المتضررين.

ونحن قلقون أيضا إزاء عدد المشردين الذي يقدر بـ ٢,٥ مليون تقريبا، أي حوالي ٢٠ في المائة من إجمالي سكان أنغولا. وتتطلب هذه الحالة أن يقوم المجتمع الدولي بالعمل اللازم لمساعدة السلطات الأنغولية في جهودها لإعادة توطين المشردين في مناطق آمنة.

وبالرغم من الموارد الطبيعية والبشرية لأنغولا، فإنها اليوم تقلصت إلى حد الفقر والحرمان. وطبقا لتقرير الأمين العام، فقد أصبح الفقر وباء، حيث يعيش ٧٨ في المائة من السكان الريفيين و ٤٠ في المائة من السكان الحضريين دون خط الفقر. ونأمل أن تسمح العودة إلى الاستقرار في تلك المناطق التي تقع الآن تحت سيطرة الحكومة بتحسين ملموس في الحالة الاقتصادية والاجتماعية وبمستويات معيشية محسنة للسكان.

ومن المهم أيضا أن تقترن سيطرة الحكومة على المناطق المحتلة في السابق من يونيتا بمساعدات متزايدة من المجتمع الدولي. وفي هذا الصد نود، على نحو ما ذكره الأمين العام في تقريره، أن نعرب عن الأمل في أن يستجيب مجتمع المانحين بمنتهى السخاء لمناشدة الأمم المتحدة المدعمة بين الوكالات لأنغولا لعام ٢٠٠٠.

ويود وفدي، في النهاية، أن يرحب بالإفراج عن البحارة الروس الخمسة الذين أخذوا رهائن في أيار/مايو ١٩٩٩.

وختاما، فإنه يحدونا الأمل أن يواصل المجلس المتابعة عن كثب للحالة في أنغولا من أجل الإسراع بوصول الاستقرار والأمن والشفاء الاقتصادي. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد تقديرنا ودعمنا لأعمال لجنة الجزاءات، تحت قيادة السفير روبرت فاولر، الذي جعل من الممكن، عن طريق مهنيته المدهشة والإجراءات التي قام بها، إيجاد عملية ترمي إلى قطع خطوط التموين وآليات التوزيع لماس يونيتا.

وبفضل الأعمال القديرة للجنة، لدينا الآن جزاءات تقلل قدرة يونيتا على الحصول على الأسلحة لمواصلة الحرب.

السيد يوان (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ كلمتي بالترحيب بوجود الوزير الأنغولي بيننا. كما أود أن انضم إلى المتكلمين السابقين الذين شكروا الأمين العام على تقريره المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ ووكيل الأمين العام إبراهيم غمبري على بيانه التكميلي.

ويرى وفدي أن عقد هذه المناقشة الجديدة للحالة في أنغولا هو مبادرة طيبة نشكر عليها وفد جامايكا ونشكرك أنت بصورة خاصة يا سيادة الرئيسة.

إن مناقشة اليوم تتيح لنا فرصة لملاحظة الاهتمام الكبير من لدن المجتمع الدولي إزاء الحالة في أنغولا؛ فالحرب

في أنغولا استمرت طويلا. وتتيح لنا المناقشة أيضا أن نشدد مرة أخرى على أنه لا يمكن الإسهام إلا عن طريق الحل السياسي في استعادة السلام والأمن الدائم في أنغولا وفي المنطقة، وأن الأمم المتحدة لديها دور أساسي تقوم به في هذا الصدد.

وكما ورد في تقرير الأمين العام فإن الصراع الدائر في أنغولا هو مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي لسببين على الأقل. أولهما الحالة الإنسانية الخطيرة الناجمة عنه، التي وُصفت بدقة في تقرير الأمين العام. وإني أستشهد بالتقرير فقط للتأكيد على الحاجة، من جهة، إلى إيجاد حلول دائمة لمشاكل الأشخاص المشردين، الذين يقدر عددهم بـ ٢,٥ مليون نسمة أو نحو ٢٠ في المائة من مجموع سكان أنغولا، ومن جهة أخرى لتحديد سياسات ترمي إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان الذين تأثروا بالحرب.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتحسين في تمكين المنظمات الإنسانية من الوصول إلى السكان المعرضين للخطر وقيام ممثلي الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بوضع خطة عمل تقترن بتدابير محددة تتعلق بالأمن الغذائي والصحة والتغذية وإعادة التوطين وإزالة الألغام وإمدادات المياه والصرف الصحي والأمن والتعليم وتعليم النساء والأطفال بصورة خاصة.

وفي هذا السياق، نشجع العمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة أنغولا على تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في التنمية البشرية المستدامة. كذلك نحض المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء إلى النداء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل أنغولا لعام ٢٠٠٠.

إن إطالة أمد الصراع في أنغولا والمخاطر المترتبة على انتقاله إلى البلدان المجاورة هو سبب آخر يحمل المجتمع الدولي على القلق. وفي هذا الصدد، فإننا نشجب الهجمات ضد ناميبيا وتدهور الحالة الأمنية على طول الحدود مع زامبيا.

إن مالي في مواجهة هذه الحالة تعتقد أنه لا يمكن الإسهام في استتباب السلام والأمن الدائم في أنغولا إلا من خلال الحل السياسي. وفي هذا السياق نرحب بمواصلة السلطات الأنغولية في اعتبار بروتوكول لوساكا الأساس الشرعي لعملية السلام. ونحض يونيتا على أن تبين بطريقة مقنعة استعدادها للوفاء بالتزاماتها التي يفرضها البروتوكول وأن تعمل نحو المصالحة الوطنية الحقة. كذلك نعتبر أنه يتعين على مجلس الأمن أن يؤيد ويشجع الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين جميع الأطراف، بما يؤدي إلى السلام الدائم والمصالحة الوطنية اللذين يطالب بهما بإخلاص الشعب الأنغولي بعد سنوات كثيرة جدا من المعاناة. وأود أن أذكر بوجه الخصوص مبادرات المجتمع المدني والكنيسة الأنغولية التي تبين الالتزام البناء لهاتين القوتين النشيطتين ضمن عملية تسوية سلمية للصراع في أنغولا.

وترى مالي أن من الأهمية القصوى أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل إلى عملية إشاعة الديمقراطية وتشجيع احترام حقوق الإنسان في أنغولا، التي تعتبر حجر الزاوية في عودة البلاد إلى الحياة اليومية الاعتيادية والسعي إلى عملية المصالحة الوطنية الفعالة.

وترى مالي أيضا أن من الضروري تعزيز فعالية التدابير التي يفرضها مجلس الأمن ضد يونيتا والرامية إلى تعزيز تسوية الصراع في أنغولا سلميا، ولا سيما تخفيض قدرة يونيتا على مواصلة أهدافها عسكريا.

في الختام، تعلق مالي أهمية كبيرة على وجود الأمم المتحدة في أنغولا، هذا الوجود الذي يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في إعلاء شأن السلام والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والسلم في المنطقة ولذلك نرحب بتعيين

رئيس لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا ونؤكد للسفير غمباري دعمنا الكامل.

وفي الختام أود أن أؤكد مجددا التزام وتضامن شعب وحكومة مالي مع شعب وحكومة أنغولا بغية ضمان أن العملية السلمية عملية جديرة بالتضحية التي قدمها الأستاذ أليون بولدين بيي مُعلمي وابن بلدي الذي قضى من أجل استعادة السلام في أنغولا.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي، بوصفه أحد الدول الثلاث المراقبة لتنفيذ عملية السلام في أنغولا يتفق بالكامل ومضمون البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة نيابة عنها، فيما يتصل أساسا بضرورة تنفيذ بروتوكول لوساكا، دعما للحوار الوطني والمصالحة الوطنية ولضمان إقرار عملية سياسية ديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. وتُجمع الدول الثلاث على تحميل سافيمبي مسؤولية استمرار الصراع في أنغولا.

وتتشاطر بالكامل روسيا وجهة النظر القائلة بأن رئيس يونيتا بأعماله إنما يستبعد نفسه من العملية السياسية وأنه ما دام عاجزا عن القيام بخطوات لا رجعة فيها لتنفيذ بروتوكول لوساكا فإنه لا يمكنه أن يأمل في المشاركة في الحوار.

إن روسيا، شأنها شأن العضوين الآخرين في الدول الثلاث تعتقد أن التنفيذ المستمر وتعزيز فعالية نظام الجزاءات ضد يونيتا عنصر هام في الجهود الدولية لإنهاء الصراع في أنغولا، وتؤيد العمل الذي تقوم به لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن ضد يونيتا تحت قيادة السفير فاولر. وإننا مع شركائنا في الدول الثلاث نناشد المجتمع الدولي المانح تقديم دعمه لأنغولا للتغلب على ذيول المرحلة لتحقيق حياة تنعم بالسلم ولا سيما في تلك الأراضي التي كانت حتى وقت قريب تحت سيطرة يونيتا.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكرك، يا سيادة الرئيسة، على عقد هذا الاجتماع عن الحالة في أنغولا. وأود أيضا أن أقر بوجود صاحب السعادة مولينغو، وزير المساعدة الاجتماعية في جمهورية أنغولا وأن أشكره على بيانه الهام والزاخر بالمعلومات. إن وجوده في اجتماعنا اليوم لشهادة واضحة على التزام حكومة أنغولا بالسلام من أجل شعب أنغولا والمنطقة.

نعرب عن الشكر للسيد كوفي عنان، الأمين العام، لتقريره الشامل، المعروض علينا اليوم، ونثني عليه لالتزامه بقضية السلام في أفريقيا وبخاصة التزامه بحل النزاع في أنغولا بالوسائل السلمية. وفي السياق نفسه، أعرب عن الشكر أيضا لمستشار الأمين العام للمهمات الخاصة في أفريقيا، ابراهيم غمباري وكيل الأمين العام، على التقرير وتقديم معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن آخر التطورات فيما يتعلق بالحالة في ذلك البلد.

ينص تقرير الأمين العام على أن الافتقار إلى الحوار ما زال يسبب حالة من عدم الاستقرار السياسي والعسكري في البلد، وذلك بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتوطيد سلطتها في أنحاء البلد. ولذلك، يشترك الشعب الأنغولي، والحكومة، والكنائس والمجتمع المدني في مناقشة هذه القضية، بهدف تحقيق سلام عادل ودائم في أنغولا.

يسترعي التقرير انتباهنا أيضا إلى المشكلة الحقيقية التي تعوق حل الصراع في أنغولا بالوسائل السلمية. المشكلة هي يونيتا والسيد سافيمبي، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن عودة الحرب في ذلك البلد. لقد رفضت يونيتا الامتثال للأحكام الأساسية في اتفاق لوساكا، والتي تطلب منها

تسريح قواتها والسماح ببسط إدارة الدولة على سائر الإقليم. ويرحب وفدي بإعادة تأكيد الحكومة على سريان بروتوكول لوساكا ويؤيد موقف الحكومة ومؤداه أنها سوف تتفاوض مع جميع القوى السياسية المستعدة لنبذ العنف كطريقة لاكتساب السلطة. وفي هذا الصدد، يتعين أن يبعث المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، برسالة واضحة لا لبس فيها إلى يونيتا والسيد سافيمبي لوقف المجازر وتنفيذ التزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا. ونحن جميعا على علم بعناد يونيتا، ولذلك ينبغي أن نكفل امتثال يونيتا لمطالب مجلس الأمن وبقية المجتمع الدولي.

تثير مسألة انتهاكات جزاءات مجلس الأمن المفروضة ضد يونيتا، التي أدت إلى إطالة آلام ومعاناة شعب أنغولا، قلقا بالغا لدى وفدي، ولدى جميع الوفود في هذه القاعة أيضا، حسبما اعتقد، تقرير فريق الخبراء المعني بانتهاكات جزاءات مجلس الأمن المفروضة على يونيتا تطور لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة. هو الأول من نوعه لإبلاغ المجلس والمجتمع الدولي ككل عن حجم انتهاكات الجزاءات المفروضة على يونيتا وما ينبغي عمله لكي تصبح تلك الجزاءات فعالة.

بيد أن الفريق لم يتمكن من استكمال تحقيقاته بسبب ضيق الوقت المتاح له. وفي ظل هذه الخلفية طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن ينشئ آلية متابعة للقيام بالمزيد من التحقيقات في مزاعم انتهاكات يونيتا للجزاءات. ونشكر الأمين العام على تعيينه فريقا يتألف من خمسة أعضاء للعمل بشأن هذه الآلية، ونأمل في أن يبدأ الفريق الذي طال انتظاره عمله في أسرع وقت ممكن، لتمكين المجلس من اتخاذ قرارات ملائمة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير الجارية التي اعتمدها الاتحاد العالمي لبورصات الألماس والرابطة الدولية لمصنعي الألماس، في اجتماعهم المعقود في هذا الشهر في أنتورب، فيما يتعلق بالألماس الذي يتم الحصول عليه بصورة غير شرعية من مناطق الصراع – وبخاصة من أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون. هذه التدابير، إذا نُفِّذت على أكمل وجه، سوف تصبح بالفعل خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح – أي نحو الحد من قدرة حركات الثوار في أفريقيا أو الحد بدرجة كبيرة من قدرتها على إشعال نيران الحرب ضد الحكومات الشرعية. وليس بمستطاعي أن أُنهي هذه النقطة دون أن أثني بخاصة على رئيس لجنة الجزاءات السفير روبرت فاولر سفير كندا، لشجاعته وتصميمه والتزامه بالمساعدة في تحقيق السلام في انغولا وأفريقيا. وأؤيد تماما ما ذكرته أنت يا سيادة الرئيسة عن الرئيس فاولر باسم مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يشعر وفدي بالتشجيع إزاء الجهود التي تبذلها حكومة أنغولا لتأسيس هياكل وطنية، وإعداد السوقيات وتدبير الأموال بهدف التصدي لنكبة السكان المتضررين بالحرب والمشردين داخليا. ومما يثير بالغ القلق لدى وفدي ضخامة عدد الألغام الأرضية والأجهزة غير المنفجرة. ويتراوح نطاق التقديرات ما بين ٦ ملايين و٧ ملايين، ووجد في البلد ٧٩ نوعا مختلفا من الألغام الأرضية. ونثني على العمل الذي تقوم به الوكالات الإنسانية لمساعدة شعب أنغولا على مواجهة تلك المآسي ونحث المجتمع الدولي على تقديم الأموال بصورة ثنائية، أو من خلال نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لأنغولا، لمساعدة الحكومة وشعب أنغولا – وهو شعب لم يتمتع بالسلام منذ الاستقلال.

خلفت الحرب آثارا هائلة على اقتصاد أنغولا. وينبغي أن يؤيد المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، كي يتسنى لها أن تلبي احتياجات شعبها قاطبة. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل

إليه بين الحكومة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ونعرب عن أملنا في أن تساعد البرامج التي سوف توضع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وبالمثل، نرحب بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال القضاء على الفقر وفيما يتصل بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

واسمحوا لي أن أرحب بمسألة طال انتظارها وهي تعيين رئيس لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا. ونأمل في أن يساعد هذا التعيين الشعب الأنغولي في مساعيه لتحقيق السلام والتنمية والرخاء. ونغتنم هذه الفرصة لنثني أيضا على التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا بصدد جهودهما للتحقيق في عملية إسقاط طائرتين تابعتين للأمم المتحدة في أنغولا يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في مناطق كانت خاضعة آنئذ لسيطرة يونيتا. ونود أيضا أن تقدم إلينا بيانات مستحدثة من وقت لآخر بشأن التحقيقات الجارية حاليا في حادثة سقوط الطائرة التي أدت إلى قتل السيد اليون بلونديين باي الممثل الخاص للأمين العام.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يتوجه وفد الصين بالشكر للأمين العام على تقريره للمجلس بشأن أنغولا. ونشكر أيضا السفير غمبري وكيل الأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

ونرحب بالسيد مالونغو وزير المساعدات الاجتماعية في أنغولا، ونشكره على البيان الذي أدلى به.

ونعرب عن التقدير للسيدة الرئيسة لعقد هذا الاجتماع العلني.

استقر الوضع في أنغولا نسبيا في الآونة الأخيرة. وتواصل الحكومة والمجتمع في أنغولا جهودهما لتحقيق السلام والاستقرار. في الوقت نفسه، أنجزت الحكومة الكثير من العمل المثمر في مجال التنمية الاقتصادية، وحماية حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية. إن الحرب الأهلية المستمرة منذ سنوات قد خلفت جروحا بالغة في جسم أنغولا، ولا يزال أمام هذا البلد طريق طويل في جهوده لتحقيق السلام والتنمية. وطبقا لما جاء في تقرير الأمين العام، فإن ٢٠ في المائة من مجموع سكان أنغولا قد أصبحوا الآن أشخاصا مشردين داخليا. ويبين هذا الرقم المفزع أن أنغولا لا تزال بحاجة إلى اهتمام المجتمع الدولي وإلى مساعدته. ونحن نأمل أن تستجيب كل البلدان بطريقة إيجابية وفي الوقت المناسب لنداء وكالات الأمم المتحدة الموحد لعام ٢٠٠٠ من أجل أنغولا.

وكما هو معروف للجميع، فإن يونيتا هي المسؤولة بصورة أساسية عن الوضع في أنغولا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدينها ويفرض الجزاءات عليها. وفي إطار الجهود الدؤوبة للسفير فاولر رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على أنغولا، فإن جزاءات الأمم المتحدة ضد يونيتا قد تشددت وتحسنت. ونود أن نعرب عن تقديرنا لذلك. ونعرب عن تقديرنا الخاص لجهود السفير فاولر في هذا الصدد.

ونلاحظ مع الارتياح، أن مجلس الأمن بعد أن أنشأ فريق الخبراء، قد وضع آليات للرصد من أجل إحكام الجزاءات بدرجة أكبر ضد يونيتا. ويؤيد وفدي عمل آلية الرصد ويأمل أن تلتزم بالولاية المنوطة بها طبقا لقرار مجلس الأمن ذي الصلة، وأن تقدم تقريرها للمجلس وفقا لما هو مقرر. في الوقت نفسه، نناشد كل الأطراف بقوة الامتثال لقرار مجلس الأمن والكف عن تقديم الأسلحة وأي شكل من أشكال الدعم الأخرى إلى يونيتا.

ولقد أكدنا مرارا وفي مختلف المحافل أن الجزاءات ضد يونيتا ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتوفير الظروف الضرورية لتسوية سلمية نهائية لمسألة أنغولا. ونأمل

أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة، وأن ينسق أعماله، وأن يرغم يونيتا، من خلال تشديد الجزاءات، على أن تلقي السلاح، وتوقف كل العمليات العدائية، وأن تشرع في طريق المصالحة الوطنية في أسرع وقت ممكن.

إن الوفد الصيني ما برح يؤيد الدور الإيجابي للأمم المتحدة في عملية السلام الأنغولية. ونحن نؤيد العمل الذي يقوم به وكيل الأمين العام غمبري، مستشار الأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا. ونقدر زيارته لأنغولا في أيار/مايو، كما علمنا مع الارتياح أن الأمين العام قد عين مديرا لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا، ونأمل أن يسهل هذا التعيين عمل ذلك المكتب.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يود أن يعرب عن التقدير للأمين العام على تقريره الوافي وإن كان موجزا عن الحالة في أنغولا. كما نود أن نشكر السيد غمبري وكيل الأمين العام، مستشار الأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا، على التقرير الذي قدمه وعلى ملاحظاته الإضافية.

ونود كذلك أن نرحب بحضور السيد ألبينو مالونغو وزير المساعدات الاجتماعية في أنغولا، في هذا الاجتماع، ونشكره على البيان الذي أدلى به.

إن وفدي يشعر بالأسف إزاء استمرار القتال في أنغولا وإطالة أمد الحرب الأهلية المدمرة المستمرة منذ ٢٤ عاما، دون أن تكون هناك أي آفاق لحل مبكر لهذا الصراع. وما زلنا نعتقد أنه على الرغم من الحملة العسكرية الناجحة مؤخرا ضد يونيتا، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا الصراع. ولسوء الطالع، فإن الحرب مستمرة لأن يونيتا جعلت من الصعب على الحكومة أن تعتقد أنها شريك مفاوض يمكن الثقة به. ومع ذلك، فإن الحل الدائم لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة يونيتا في عملية السلام. وبالتالي، لا بد أن نجدد الجهود بحثا عن تسوية سلمية.

إن مجلس الأمن قد أعلن مرارا وتكرارا أن يونيتا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن استمرار الحرب الأهلية في أنغولا، والتي راح ضحيتها أكثر من مليون قتيل، وتشوه أكثر من هذا العدد، فضلا عن تشريد ربع السكان. وتعزى قدرة يونيتا على مواصلة الحملة العسكرية إلى تجارتها المربحة غير المشروعة في الماس. وبغية حرمان يونيتا من الوسيلة التي تشن بها الحرب، أنشئت لجنة الجزاءات في أنغولا تحت القيادة النشطة للسفير الكندي فاولر. ومن الضروري أن تواصل لجنة الجزاءات عملها بحماس وقوة، حتى مع المغادرة الوشيكة لرئيسها الحالي المفعم بالنشاط، حتى تكلل بالنجاح جهود المجلس لتقويض قدرة يونيتا على مواصلة تحقيق أهدافها بالوسائل العسكرية. وماليزيا بوصفها أحد نواب رئيس تلك اللجنة تغتنم الفرصة لكي تثني كل الثناء على الرئيس فاولر، الذي يدين له المجلس بالامتنان البالغ على قيادته للجنة وعلى إسهاماته الهائلة في عملها.

ونحن نشعر بعميق القلق حيال الحالة الإنسانية الهشة في أنغولا. وقد ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في استعراضه النصفي بشأن أنغولا، أن ما يقدر بمليوني شخص ما زالوا يعتمدون على المعونة الغذائية، وأن ما يصل إلى ٢,٧٥ مليون شخص ربما كانوا بحاجة إلى نوع من المساعدة الإنسانية خلال الشهور المقبلة. والمستشفيات في المدن الرئيسية قد خلت من المعدات والأدوية. وصحة الأطفال قد تأثرت بشكل خاص لعدم وجود الأغذية والخدمات الصحية. وقد تفاقم الوضع من جراء تفشي مرض الشلل، الذي أصاب أكثر من ١ ٠٠٠ طفل. ومعدل وفيات الأطفال في أنغولا من بين أعلى المعدلات في العالم. ويقدر أن نحو ١,٥ مليون طفل يعيشون في فقر مدقع، وأن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل قد تفرقوا عن والديهم.

وفضلا عن ذلك، فلا تتوفر لدينا سوى معلومات ضئيلة عن حالة السكان خارج المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. والواضح أن الوضع لا يزال يدعو للقلق الشديد. فهناك ما يقدر بـ ١,٤ مليون لغم أرضي مقابل كل شخص في أنحاء أنغولا، وحوالي ٨٦ ٠٠٠ من المعوقين ضحايا الألغام، الأمر الذي يتعذر معه على الأشخاص المشردين داخليا العودة إلى ديارهم وحرث حقولهم. وكان الأكثر تضررا منهم الذين فروا عن ديارهم وحقولهم سعيا للجوء والإعاشة في المناطق الحضرية. كما تضرر بشدة الأشخاص الذين هجروا بيوقم خلال المراحل الأولى من الصراع، وكذلك السكان الأصليين في المناطق الحضرية. وأدت هذه التنقلات إلى تغيير الطابع السكاني للبلد الذي كان السواد الأعظم من سكانه يعيشون في المناطق الريفية، وأصبح الآن حوالي ٦٠ في المائة من سكانه يعيشون في مراكز حضرية شديدة الازدحام. ونتيجة لذلك، تتزايد الضغوط المادية والنفسية على سكان الحضر الذين بات لزاما عليهم أن يتصارعوا على نفس الموارد الشحيحة والتي يجيء معظمها من مجتمع المساعدات الإنسانية المثقل بالأعباء.

ويعرب وفدي مجددا عن قلقه إزاء عدم إمكانية وصول العاملين الدوليين في المجال الإنساني إلى السكان المعرضين للخطر، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات، بسبب أنشطة المتمردين في عدة مقاطعات. ولا يمكن التنبؤ بموقع هجمات العصابات وتوقيتها، وهي كثيرا ما تنطوي على النهب والهجوم على الأفراد وتدمير المحاصيل والمنازل. والواقع أن جميع المناطق الواقعة على طول الحدود الشرقية والجنوبية تقريبا تظل خارج نطاق الوكالات الإنسانية. ومع محدودية إمكانية الوصول إلى الطرق، هناك اعتماد متزايد على النقل الجوي، وهذا يؤدي، بدوره، إلى زيادة تكاليف إيصال المساعدة الإنسانية.

ومع ذلك يسرنا أن نلاحظ أن امتداد إدارة الدولة إلى عدة مقاطعات قد أتاح لوكالات تقديم المعونة فرصة الوصول إلى آلاف من المحتاجين إلى المساعدة، كان الوصول إليهم مستحيلا قبل ذلك.

كما نشعر بالقلق إزاء محنة الأطفال المتورطين في الصراع، وكثير منهم يشارك بصورة مباشرة كمقاتلين، وقد أصيب عدد كبير بصدمات بطرق أخرى، مثلا، عن طريق التشريد أو وفاة أفراد الأسرة أو الانفصال عن الأسرة، أو الإصابات البدنية.

ووفدي منزعج بشكل خاص بسبب ما أفصح عنه برنامج الأغذية العالمي في أيار/مايو، ومؤداه أنه قد يواجه انهيارا محتملا في خط الأغذية اعتبارا من نهاية شهر أيلول/سبتمبر ما لم يتلق مساهمات جديدة. ونلاحظ أن برنامج الأغذية العالمي قد خفض عدد الأشخاص الذين يتلقون معونة غذائية مباشرة بنسبة ٢٠ في المائة في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وذلك محاولة منه للتقليل من الصعوبات في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. ومن جهة أخرى نود الإشادة بمكتب تنسيق المساعدة الانسانية، بالاشتراك مع حكومة أنغولا، على الحملة التي نظمها على نطاق الدولة لتوزيع المدخلات الزراعية، والتي من المقرر أن تبدأ في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، كجزء من جهود الحكومة لتشجيع الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة.

إن مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا، الذين يبلغ عددهم عدة ملايين، نتيجة عن الصراع في أنغولا، تظل مشكلة صعبة الحل. ومن الأمور المقلقة بدرجة أكبر أن نحو ٤ ملايين من الأنغوليين متأثرون بالحرب. ولذلك، ينبغي الاهتمام بالنداء الأخير الذي وجهته المفوضة السامية لشؤون اللاجئين بتقديم مساعدة دولية سخية لنداء الأمم المتحدة

الموحد والمشترك بين الوكالات من أجل أنغولا. وعلينا أيضا أن نضع في الاعتبار ما قالته السيدة ساداكو أوغاتا، المفوضة السامية، بشأن صعوبة جمع النقود لمساعدة المشردين داخل بلدهم، مقارنة بالمجموعات الأخرى من اللاجئين.

إن نداء السيدة أوغاتا لجمع ٨.٤ من ملايين الدولارات لمساعدة نحو ٠٠٠ ٣٠٠ شخص أجبروا على الفرار من ديارهم في ثلاث مقاطعات بأنغولا، حيث شرد ١,٥ مليون شخص منذ عام ١٩٩٨، يستحق أقصى دعم ممكن. ولذلك نشيد بالولايات المتحدة وغيرها من البلدان على ما قدمته من تعهدات. إن إحداث تغيير حقيقي بالنسبة للمشردين داخليا سيحتاج الى الالتزام بموارد كبيرة ودائمة.

ختاما، نود تأكيد ضرورة التصدي للصراعات في أفريقيا بشكل شامل، في ضوء الصلات القائمة بين العديد من الأزمات في تلك القارة. فلا سبيل إلى إنكار الآثار المترتبة على الحرب الأهلية في أنغولا في البلدان المجاورة، ومنها، مؤخرا، في ناميبيا، مما أدى إلى خسائر في الأرواح بين المدنيين، وأغلب هذه الوفيات سببها يونيتا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥